

الملخص

الآيات الواردة فيه، مع ترجيح القول الأرجح استناداً إلى الأدلة اللغوية والسماعية، والرد على الشبهات المثارة حول وجود لحن إعرابي في بعض المواضع القرآنية.

وقد خلص البحث إلى نتائج من أبرزها:

1. جواز النصب على المدح في القرآن الكريم، وكونه أسلوباً عربياً فصيحاً معهوداً.
2. رجحان مذهب البصريين في توجيه هذا الأسلوب؛ لقوة أدلتهم النحوية والسماعية والبلاغية.
3. ضرورة جعل النص القرآني أصلاً حاكماً على القواعد النحوية، لا العكس.
4. أن الاختلاف الإعرابي في هذه المواضع مقصود لغايات بلاغية، منها إبراز فضل الصبر والصلاة والتنبيه على منزلتهما.
5. بطلان القول بوقوع لحن في المصحف الشريف؛ لمخالفته التواتر وإجماع العلماء

الكلمات المفتاحية: النصب على المدح، الإعراب القرآني، الخلاف النحوي، الإعجاز البياني

يدرس هذا البحث مسألة جواز النصب على المدح في القرآن الكريم بوصفها قضية نحوية خلافية بين مدرستي البصرة والكوفة، برزت في توجيه بعض الآيات التي خالفت الظاهر الإعرابي المألوف.

وقد انصرفت الدراسة إلى تحليل موضوعي

النصب في قوله تعالى: ﴿وَالصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: 177]، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ [النساء: 162]، من خلال استقراء أقوال النحويين والمفسرين، وتتبع الشواهد السماعية من القرآن الكريم وقراءاته والشعر العربي الفصيح، مع مناقشة الأوجه الإعرابية وبيان مقاصدها البلاغية، معتمداً على مناهج بحثية معروفة، كالمنهج الاستقرائي في جمع النصوص والشواهد، والمنهج التحليلي في دراسة الأوجه الإعرابية ودلالاتها البلاغية، والمنهج المقارن في الموازنة بين آراء البصريين والكوفيين وبيان أسباب الخلاف والترجيح.

وهدف البحث إلى تأصيل جواز النصب

على المدح في القرآن الكريم من الناحيتين النحوية والبلاغية، وبيان اختلاف النحويين في توجيه

The permissibility of the accusative in expressions of praise in the Qur'an

Dr. Amal bint Mohammed Dhafer Al-Qarni*

*Assistant Professor, Department of Qur'anic Readings,
Faculty of Da'wah and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University

Abstract

This research addresses the issue of the permissibility of the accusative in expressions of praise in the Qur'an, treating it as a grammatical point of contention between the Basran and Kufan schools of Arabic grammar. This issue becomes particularly evident in the syntactic analysis of certain Qur'anic verses that diverge from commonly recognized grammatical patterns.

The study focuses on analyzing the instances of the accusative case in the verses: "And those who are patient" [Al-Baqarah: 177] and "And those who establish prayer" [An-Nisa: 162]. This analysis is achieved through an examination of the opinions of grammarians and exegetes, and by tracing the evidence from the Holy Quran, its various readings, and classical Arabic poetry.

The study discusses the different grammatical interpretations and their rhetorical purposes, employing established research methodologies such as the inductive method for collecting texts and evidence, the analytical method for studying the grammatical interpretations and their rhetorical implications, and the comparative method for comparing the views of the Basran and Kufan schools, explaining

the reasons for their disagreement, and determining the preferred interpretation.

This research aimed to establish the permissibility of using the accusative case for praise in the Holy Quran from both grammatical and rhetorical perspectives. It also sought to clarify the differences among grammarians in interpreting the verses containing these expressions, ultimately favoring the most sound interpretation based on linguistic and archaic evidence. Furthermore, it addressed concerns raised regarding the presence of grammatical errors in some Quranic passages.

The research concluded with several **key findings, including:**

1. The permissibility of using the accusative case for praise in the Holy Quran, as it represents a well-established and eloquent Arabic stylistic feature.
2. The preference for the Basran grammatical position in explaining this construction, due to the strength of their grammatical, transmitted, and rhetorical evidence.
3. The necessity of considering the Qur'anic text as a primary authority

governing grammatical rules, rather than subjecting it to them.

4. The intentional nature of syntactic variation in these contexts for rhetorical purposes, including highlighting the virtue of patience and prayer and emphasizing their elevated status.

5. The invalidity of the claim that grammatical irregularity (lahn) occurs in the Noble Qur'ain, as such a claim contradicts mass transmission (tawātur) and the scholarly consensus.

Keywords: The accusative case in praise, Qur'anic grammar, grammatical disagreement, rhetorical miracle.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، الذي أكرم هذه الأمة بنزول القرآن الكريم، بلسان عربي مبين، وفضلنا به على الأمم أجمعين، وآتانا به مالم يؤت أحداً من العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، الرحمة المهداة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد :

فإن علوم القرآن الكريم علومٌ جليلةٌ القدر، عظيمةُ الشأن؛ وذلك لتعلقها بخير الكلام وأعظمه ألا وهو كلام الله ﷻ المنزل على رسوله ق، ومن تلك العلوم علم القراءات الشاذة وتوجيهها.

إن هذا الكتاب السماوي منارةً تتلألأ يهتدي بها العلماء العاملون؛ لإرساء قواعد اللغة، وإبقائها في سلامة وصحة، وكل كلام ينأى بنا عن أصول وقواعد هذه المنارة لا يؤبه له، ولا يعمل به.

فالقرآن الكريم هو الأصل الأول في الاستشهاد، وإليه تُرجع كل قواعد العربية، ولا يلجأ إلى الشواهد الأخرى إلّا بعد الرجوع إلى القرآن الكريم وقراءاته المختلفة؛ لأنه أوثق في مجال الاستشهاد من غيره، وكذلك لربط لغتنا العربية بالقرآن ربطاً مُحكماً يُكتب لها الخلود.

وقد رغبت أن أكتب في موضوع جواز النصب على المدح في القرآن الكريم، فذكرت ما ورد من آراء وتعليقات من أهل التفسير، وتأويلات من أول من النُحاة، وتوجيهاتهم الإعرابية، وأدلتهم على ذلك.

والذي نسأل الله أن ينفع به، وأن يجعله من الخدمة لكتاب الله الكريم، ومن الاستزادة من العلم والتماس طريقه، عسى الله أن يسهل لنا به طريقاً إلى الجنة.

المبحث الأول

قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْهَدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: 177]

المبحث الأول:

الآية الكريمة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ
وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْهَدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ
الْبَأْسِ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: 177]

من قرأ بالرفع (قراءة شاذة):

قرأ الحسن، والأعمش، ويعقوب: (والصَّابِرُونَ)، عطفًا على: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽¹⁾.

موضع الشاهد:

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْهَدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾

جاء منصوباً قبل تمام الكلام، ولهذا عمَدَ الكسائي ومن تبعه من النُّحاة إلى تأويلها؛ لكونها
تصطدم مع قاعدتهم النُّحوية التي لا تُجيز النُّصب على المدح إلا بعد تمام الكلام⁽²⁾.

فقد نصب ﴿الصَّابِرِينَ﴾ المعطوف على ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾، في الظاهر، وبينهما تخالفٌ إعرابي.

(1) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية/157، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي/240/2، والبحر المحيط، لأبي حيان/140/2.

(2) كما سيأتي في موضعه، انظر الصفحة التالية.

وفي نصبها أربعة أوجه:

الوجه الأول:

وهو ما عبّر عنه أبو عبيدة بتطاول الكلام، قال: "نصبها على تطاول الكلام، ومن شأن العرب أن تغيّر الإعراب إذا طال الكلام والنسق، ومثله في سورة النساء ﴿وَالْمُتَمِيعِينَ الصَّلَاةَ﴾ [آية 162]"⁽¹⁾.

الوجه الثاني:

إنَّ نصبَ ﴿الصَّابِرِينَ﴾ يكونُ على إضمار فعلٍ، وتقديره: (أعني)⁽²⁾.

الوجه الثالث:

إنَّ ﴿الصَّابِرِينَ﴾ معطوفٌ على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾، وهو رأيُ الكسائيِّ، فقد قال: "يجوز أن يكون ﴿وَالْمُؤَفُّونَ﴾ نسقاً على ﴿مَنْ﴾، و﴿الصَّابِرِينَ﴾ نسقاً على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾"⁽³⁾، وتقدير الآية عنده: (وأتى المال على حبه ذوي القربى والصَّابرين).

وعلَّ الفراءُ مذهب الكسائي في عدم جواز نصب ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ على المدح: "وإنما امتنع من مذهب المدح -يعنى الكسائي- الذي فسّرت لك؛ لأنه قال: لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يتمم الكلام"⁽⁴⁾.

وتبع الكسائي في مذهبه مكي بن أبي طالب، إلا أنه عارضه في عطف ﴿وَالْمُؤَفُّونَ﴾ على ﴿مَنْ﴾؛ لأنَّ ذلك سيؤدّي إلى التفريق بين الصلّة والموصول؛ لأنَّ ﴿الصَّابِرِينَ﴾ من صلة ﴿مَنْ﴾، ولهذا كان من رأيه أن يعطف ﴿وَالْمُؤَفُّونَ﴾ على المضمر في ﴿ءَامَنَ﴾؛ ليكون داخلاً في صلة ﴿مَنْ﴾، وحينئذٍ يجوز عطف ﴿الصَّابِرِينَ﴾ على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾⁽⁵⁾.

(1) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى 65/1، وانظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي النيسابوري 52/2، ومعالم التنزيل، للبيغوي 188/1.

(2) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب 118/1، وانظر: معاني القرآن، للأخفش 124/1، ومعالم التنزيل 188/1، والتبيان في إعراب القرآن، للغكري 145/1.

(3) معاني القرآن، للفراء 107/1، وانظر: الكشف والبيان 52/2، ومعالم التنزيل 188/1، مفاتيح الغيب، للزّازي 219/5.

(4) معاني القرآن، للفراء 107/1.

(5) مشكل إعراب القرآن 118/1.

وقال ابن الأنباري: "وإذا كان معطوفاً على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾، لم يكن ﴿وَالْمُؤْفُونَ﴾ مرفوعاً إلا بالعطف على المضمر في ﴿ءَامَنَ﴾؛ ليكون داخلاً في صلة ﴿مَنْ﴾" (1)، واختار هذا التأويل العكبري (2)، والسّمين الحلبي (3).

وقد خالف بعض النُّحاة تأويل الكسائي، ورفضوه، ومنهم أبو جعفر النحاس إذ قال في الردّ على الكسائي: "وهذا القول خطأ وغلط بين؛ لأنك إذا نصبت ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ ونسبته على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾ دخل في صلة ﴿مَنْ﴾، وإذا رفعت ﴿وَالْمُؤْفُونَ﴾ على أنه نسق على ﴿مَنْ﴾ فقد نسقت على ﴿مَنْ﴾ من قبل أن تتم الصلّة، وفرّقت بين الصلّة والموصول بالمعطوف" (4).

وكذلك ذهب الزّجاج إلى أن تأويل الكسائي "لا يصح؛ لأنّ ما في الصلّة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول" (5).

قال الرّازي: "وهذا غير جائز؛ لأنّ الموصول مع الصلّة بمنزلة اسم واحد، ومحال أن يوصف الاسم أو يؤكد أو يعطف عليه إلا بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه" (6).

أمّا أبو علي الفارسي: فقد رفض عطف ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾، سواء كان ﴿وَالْمُؤْفُونَ﴾ محمولاً بالعطف على ﴿مَنْ﴾، أو مرفوعاً بالمدح، على تقدير: (وهم المؤمنون)؛ "لأنّ الفصل -كما قال- بينهما بالمدح أشنع؛ لكون المدح جملة، والجمل ينبغي أن تكون في الفصل أشنع وأقبح بحسب زيادتها على المفرد، وإن كان الجمع من ذلك ممتنعاً" (7).

الوجه الرابع:

إنّ ﴿الصَّابِرِينَ﴾ منصوبٌ على المدح، وهو مذهب البصريين في هذه الآية وأمثالها، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: "هذا باب ما يُنصب على التّعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن

(1) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباري 140/1.

(2) إملاء ما من به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات، للعكبري 145/1، وانظر: التبيان 145/1.

(3) الثّر المصون في علم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي 250/2.

(4) إعراب القرآن، للنحاس 231/1-232، وانظر: الجامع لأحكام القرآن 240/2.

(5) معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج 247/1.

(6) مفاتيح الغيب 5/ 219.

(7) مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي 365/1، وانظر: مفاتيح الغيب 5/ 219.

شئت قطعته فابتدأته، ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالصَّابِرِينَ...﴾⁽¹⁾ واختار هذا التوجيه النحوي يونس⁽²⁾ والخليل⁽³⁾.

وعلى هذا الرأي أكثر النحاة والمفسرين، وفي مقدمتهم النحاس، إذ أجاز النصب على المدح، ودافع عنه بقوله: "وهذا وجه لا طعن فيه من جهة الإعراب، موجود في كلام العرب"⁽⁴⁾.

وقال الزجاج: "هذا باب ما جاء في التنزيل نصباً على المدح ورفعاً عليه، وذلك إذا جرى صفات شتى على موصوف واحد، يجوز لك قطع بعضها عن بعض، فترفعه على المدح أو تنصبه، وكذلك في الشتم تقول: مررت بالرجل الفاضل الأديب الأريب، وبالرجل الفاسق الخبيث اللئيم، يجوز لك أن تتبعها الأول، وأن تنصب على المدح، وترفع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ أي أمدح الصابرين"⁽⁵⁾.

ولأبي علي الفارسي كلام لطيف في هذه المسألة، قال: "إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم، فالأحسن أن تخالف بإعرابها، ولا تجعلها كلها جارية على موصوفها؛ لأن هذا الموضع من موضع الإطناب في الوصف، والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل؛ لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً أو جملة واحدة، وعلى هذا الحد مذهب العرب في هذا النحو"⁽⁶⁾.

(1) الكتاب 62/2.

(2) الكتاب 65/2.

(3) المصدر السابق 65/2.

(4) إعراب القرآن، للنحاس 1/231.

(5) إعراب القرآن، للزجاج 2/741.

(6) مفاتيح الغيب 5/220، وانظر: البحر المحيط 2/140.

وممن تبعهم على ذلك: الفرّاء⁽¹⁾، وابن الأنباري⁽²⁾، ومن المفسرين:

الزمخشريّ حيث قال: "وأخرج ﴿الصابرين﴾ منصوباً على الاختصاص والمدح؛ إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال"⁽³⁾.

وكذلك ابن عطية⁽⁴⁾ الرّازي⁽⁵⁾، والقرطبي⁽⁶⁾، وأبوحيان⁽⁷⁾، وغيرهم.

قال القرطبي: "وهذا مهيعٌ -أي واسع- في النعوت، لا مطعن فيه من جهة الاعراب، موجود في كلام العرب كما بينا"⁽⁸⁾.

نظائر هذا التوجيه من الشعر والنثر:

من الأدلة السماعية على ذلك:

ما رواه سيبويه عن يونس، قال: "زعم يونس أنّ من العرب من يقول (النازلون بكل معترك والطيبين) فهذا مثل {والصابرين}"⁽⁹⁾ ومنه قول الشاعر:

لَا يَبْعُدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ الْعُدَاةِ، وَأَفْقُهُ الْجَزْرُ
الْنازِلِينَ بِكُلِّ مُعَتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَارِقَ دِ الْأُزْرِ⁽¹⁰⁾

(1) معاني القرآن/108/1.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن/140/1.

(3) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/220/1.

(4) المحرر الوجيز/157.

(5) مفاتيح الغيب/220/5 و265/11.

(6) الجامع لأحكام القرآن/239/2.

(7) البحر المحيط/2/140.

(8) الجامع لأحكام القرآن/239/2.

(9) الكتاب/2/65.

(10) البيتان من الكامل، من قصيدة لخزق بنت هفان من شعراء أهل الجاهلية، الديوان، تحقيق: يسري عبد الغني/43. وانظر: الكتاب/202/1، 58/2 و65، معاني القرآن للفرّاء/105/1، والإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري/376، وشرح الأشموني

فقد نصب الشاعر: (التأزلين) على المدح.

ومن السَّماع أيضاً ما نقله سيبويه عن عيسى أنه سمع ذا الرِّمة يُنشد هذا البيت نصياً:

لَقَدْ حَمَلْتُ قَيْسُ بْنُ عِيلَانَ حَرْبَهَا عَلَى مَسْتَقَلٍّ لِلنَّوَائِبِ وَالْحَرْبِ

أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضاً سَمَّاَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صَعْبٍ⁽¹⁾

ومن النِّصب قول ابن خياط العُكلي:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَنْزَرَ مُرْشِدِهِمْ إِلَّا مُثَمِّرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيَهَا

الظَّالَمِينَ، وَلَمَّا يُطْعَمُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ تَحْلِيَّتُهَا⁽²⁾

ومن السَّماع أيضاً قول الشاعر:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثَ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُعَمُّ الْأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ⁽³⁾

فقد نصب (ليث الكتيبة) و (ذا الرأي) على المدح، والاسم قبلهما مخفوض.

ومنه قول الشاعر:

فَلَيْتَ الَّتِي فِيهَا النُّجُومُ تَوَاضَعَتْ عَلَى كُلِّ غَتٍّ مِنْهُمْ وَسَمِينِ

غُبُوثَ الْحَيَا فِي كُلِّ مَحَلٍّ وَلَزِيَّةِ أَسْوَدَ الشَّرَى يَحْمِينَ كُلَّ عَرِينِ⁽⁴⁾

فقد نصب (غُبُوثَ الْحَيَا) على المدح.

على ألفية ابن مالك 4/319-320، وهم الهوامع في شرح جمع الجوامع 3/154، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي 5/41.

(1) الكتاب 2/65، وانظر: الجمل في النحو، للخليل 1/89-90.

(2) من البسيط، الكتاب 2/64، والبيتان أيضاً في الخزانة، ونسبهما البغدادي إلى ابن حنبل العُكلي 5/42.

(3) من المتقارب، معاني القرآن للقرآن 1/105-106، وهو بلا نسبة في الخزانة 1/451 و5/107.

(4) معاني القرآن للقرآن 1/106، وقال: "أنشدني بعضهم".

ومنه أيضاً قول الأخطل:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْدَى التَّوَّاجِدَ يَوْمَ بَاسِلٍ ذَكَرُ
الْخَائِضِ الْعَمْرِ، وَالْمُيْمُونِ طَائِرُهُ خَلِيفَةَ اللَّهِ يُسْتَشْفَى بِهِ الْمَطَرُ⁽¹⁾
فقد نصب (الخائض والميمون وخليفة الله) على المدح والتعظيم.

قالوا إذا قلت: "مررت بزيد الكريم فلك أن تجر الكريم لكونه صفة لزيد"، ولك أن تنسبه على تقدير: أعني، وإن شئت رفعت على تقدير هو الكريم⁽²⁾.

ومثل قولهم: "وإذا أردت المدح والثناء فإن شئت نصبت وإن شئت رفعت في: "جاءني قومك المطعمين في المحل والمغيثون في الشدائد" على معنى: أذكر المطعمين وهم المغيثون⁽³⁾.

وقال ابن جني: "القطع؛ لكونه بتقدير الجملة أبلغ من الإتيان لكونه مفرداً"، قال في سورة فاطر، قرأ الضحّاك: (الحمد لله فطر السموات)، قال أبو الفتح: وهذا على الثناء على الله سبحانه وذكر النعمة التي استحق بها الحمد⁽⁴⁾.

الترجيح:

الذي يترجّح في هذه المسألة مذهب البصريين، فقد أجادوا في توجيههم الآية كلّ الإجابة، ووفقوا في مذهبهم كلّ التوفيق، فالأدلة السماعية التي أوردوها بلغت حدّاً من الكثرة يجعل النصب على المدح والتعظيم أمراً مألوفاً لدى العرب لا غرابة فيه ولا تكلف⁽⁵⁾.

ولأنّه لا دليل على منع النصب على المدح قبل تمام الكلام، ولأنّه أيضاً بعيدٌ عن كلّ إشكال، وأبلغ في الخطاب؛ فقد اختاره كثيرٌ من العلماء، كما سبق عن أبي عليّ الفارسيّ.

(1) ديوان الأخطل، غياث بن غوث الأخطل/167-169. وانظر: الجمل في النحو/1/89.

(2) مفاتيح الغيب/11/265.

(3) مفاتيح الغيب/11/265، وانظر: خزنة الأدب/5/43.

(4) المحتسب، لابن جني/2/198.

(5) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ص64.

الغرض البلاغي في النَّصْب على المدح

إنَّ التَّحَوُّلَ في أسلوب القرآن الكريم في آياتٍ معينة لم يكن كيفما اتفق، بل هو تحولٌ مقصودٌ اقتضاه المقام والسياق، وهذا التحولُ يتبعه تغيُّرٌ في الإعراب⁽¹⁾.

فعندما مدح الله تعالى الصَّابرين، وجزاهاهم ما لم يُجَازِ عليه أحداً من عباده: "إذ لم يقصد سبحانه وتعالى مطلقاً الخبر عندما تحدث عنه في البأساء، ولكنَّه أرادَ أن يُثني على هؤلاء الصَّابرين، فعندما تمَّ هذا، قام بتحويل الكلام من الأسلوب الخبري العادي، إلى أسلوب المدح والثناء، فغيَّرَ في إعراب الكلام ليكونَ وقعه أكثرَ على عموم الصَّابرين في البأساء والضراء، حتى يحثهم على مزيدٍ من الصبر على مصائب الدهر"⁽²⁾.

قال الرَّاعِب: "أنَّه ذكر في الأول ما هو داخل في حيز الشريعة، وغير مستفاد إلّا منها، والحكمة العقلية تقتضي العدالة دون الجور، ولما ذكر الوفاء بالعهد، وهو مما تقتضي به العقود المجردة، صار عطفه على الأول أحسن، ولما كان الصبر من وجهٍ مبدأ الفضائل، ومن وجهٍ جامعاً للفضائل؛ إذ لا فضيلة إلّا وللصبر فيها أثر بليغ، غير إعرابه تنبيهاً على هذا المقصد"⁽³⁾.

وهو ما أسماه الشَّيْخ الشعراوي بكسر الإعراب، حيث قال: "ولذلك أراد الله أن ينبّه إلى مزية الصبر فكسر عنده الإعراب، وكسر الإعراب يقتضي أن نأتي له بفعل يناسبه، فجاء قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ وكأن معناها: وأخص الصَّابرين، وأمدح الصَّابرين؛ وغرضه هنا تنبيه الأذان إلى أنَّ شيئاً جديداً استحق أن يُخالف عنده الإعراب؛ لأنَّ الصبر هو مطيئة كل هذه الأفعال"⁽⁴⁾.

قال الشَّيْخ ابن عثيمين: "والصبر ليس بذل شيء، ولكنَّه تحمُّل شيء، وما سبق كله بذل شيء، فهو مختلف من حيث النوع: ﴿مَنْ آمَنَ... وَأَقَامَ... وَآتَى...﴾ كل هذه أفعال، لكنَّ ﴿الصَّابِرِينَ﴾ ليس فعلاً؛ ولكنَّه تحمُّل"⁽⁵⁾.

(1) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، يحيى القاسم 18-19، وانظر: المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، د/ فراس السامرائي 92/1.

(2) المصدر السابق.

(3) البحر المحيط 2/140.

(4) تفسير الشعراوي 2/740-741.

(5) تفسير القرآن الكريم، لمحمد بن عثيمين 2/279.

المبحث الثاني

قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا اُنْزِلَ اِلَيْكَ وَمَا اُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلٰوةَ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكٰوةَ وَالْمُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ اُولٰٓئِكَ سَنُوْنِيْهِمْ اَجْرًا عَظِيْمًا ۝۱۶۲﴾ [النساء: 162]

المبحث الثاني

الآية الكريمة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا اُنْزِلَ اِلَيْكَ وَمَا اُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلٰوةَ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكٰوةَ وَالْمُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ اُولٰٓئِكَ سَنُوْنِيْهِمْ اَجْرًا عَظِيْمًا ۝۱۶۲﴾ [النساء: 162].

من قرأ بالرفع (قراءة شاذة):

قرأ ابن جبير، وعمر بن عبيد، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، وكذلك روى يونس وهارون عن أبي عمرو: (والمقيمون) بالرفع نسقاً على الأول، وكذا هو في مصحف عبدالله بن مسعود⁽¹⁾، وروي أنها كذلك في مصحف أبي، وقيل: بل هي فيه، والمقيمون الصلاة كمصحف عثمان⁽²⁾.

موضع الشاهد:

قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلٰوةَ﴾ في هذه الآية مخالفة ﴿وَالْمُقِيمِيْنَ﴾ لما قبلها في الإعراب وهو النصب، مع أن ما قبلها ﴿وَالْمُؤْمِنُوْنَ﴾ مرفوع، وكذلك مخالفتها في الإعراب لما بعدها ﴿وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكٰوةَ﴾، وقد تضاربت آراء النحويين والمفسرين حول ذلك، فأكثرها القول في توجيهه، مع إجماعهم على صحته، ومن هنا اختلفت آراؤهم فيه، وسأقتصر على ذكر ما قلّ ودلّ منها، توحياً للإيجاز المفهم؛ مجتمعة اختلاف أقوال النحويين في ستة أقوال⁽³⁾:

أربعة منها أجرى نحاة مدرسة الكوفة (الكوفيون) الجرّ فيها؛ باعتبار أن كلمة ﴿وَالْمُقِيمِيْنَ﴾ معطوفة على مجرور، واختلفوا في تعيين المعطوف عليه إلى أربعة تأويلات أيضاً، وعلى رأسهم

(1) معاني القرآن للقرّاء 1/106، وانظر: المحتسب 1/203، الكشاف 1/590، والمحزّر الوجيز 499/499، ومفاتيح الغيب 11/265.

(2) البحر المحيط 4/134، وانظر: الجامع لأحكام القرآن 6/13، والدّر المصون 4/153.

(3) انظر: الجامع لأحكام القرآن 6/13، والدّر المصون 4/153، وأثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، لـ د/سامي عوض، ويأسر مطهر جي 1/23.

الكسائي⁽¹⁾، فقد ذهب إلى منع جواز نصب ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ على المدح؛ لأنَّ النَّصْب عندهم لا يكون إلا بعد تمام الكلام، والخبر في الآية لم يأت بعد، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ لِلْمُتَّقِينَ آيَاتُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْإِبْرَةِ﴾. ولهذا فإنَّهم تأوَّلوا الآية بما يَتَّفِق مع قواعدهم النَّحْوِيَّة، فكانت هذه الأوجه الأربعة:

الوجه الأول: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى الضَّمِيرِ - أي الهاء والميم - في: ﴿مِنْهُمْ﴾ ، ويكون بذلك ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ في موضع خفض ⁽²⁾؛ أي: (الكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة).

قال الزَّجَّاجُ: "وقيل: إن قوله ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ جر، وعطف على قوله ﴿مِنْهُمْ﴾ وهذا خطأ؛ لأنه لم يعد لفظة (من)⁽³⁾.

وقال ابن المُبرِّد: "ومن زعم أنَّه أراد: (ومن المقيمين الصلاة) فمخطئ في قول البصريين؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمَر المخفوض، ومن أجازَه من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة، والقرآن إنما يُحمل على أشرف المذاهب" (4).

وقال البغدادى: "وهذا عند النحويين رديء لا ينسق بالظاهر على المضمّر إلا في شعر"⁽⁵⁾.

الوجه الثَّاني: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى (الْكَافِ) فِي ﴿إِلَيْكَ﴾ ، وَيَكُونُ بِذَلِكَ ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ أَيْضاً كَسَابِقِهِ عَلَى الْمَسْتَوَى الْإِعْرَابِيِّ ، إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ : (يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ، وَإِلَى الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ)⁽⁶⁾.

(1) معاني القرآن للقرّاء 107/1، وانظر: مشكل إعراب القرآن 212/1، والجامع لأحكام القرآن 14/6، والذّر المصون 154/4، وروح المعاني 189/3-190.

(2) مشكل إعراب القرآن 212/1، وانظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، لابن جرير الطبري 397/9، والجامع لأحكام القرآن 14/6، والذُر المصون 154/4.

(3) إعراب القرآن للزجاج 2/741.

(4) الكامل في اللغة والأدب 3/30.

(5) خزانة الأدب 42/5.

(6) إملأ ما مَن به الرَّحْمَنُ/407، وانظر: جامع البيان/397/9، والبيان في غريب إعراب القرآن/276/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد/173، والجامع لأحكام القرآن/14/6، والدر المصون/154/4.

وقد ردَّ أبو جعفر الطُّبري هذين الوجهين، وقال: "وهذا الوجه والذي قبله، منكرٌ عند العرب، ولا تكاد العرب تعطف بظاهر على مكنيٍّ في حال الخفض، وإن كان ذلك قد جاء في بعض أشعارها"⁽¹⁾.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على "الكاف" في ﴿قَبْلَكَ﴾، وفيه أيضاً تشابهٌ في أنه في موضع خفضٍ على المستوى النحوي، واختلافٌ على المستوى الدلالي؛ إذ المعنى (ومن قبل المقيمين الصلاة)⁽²⁾، ويعني بهم الأنبياء⁽³⁾.

وأنكره الطُّبري حيث قال: "فإنه أبعد من الفصاحة من نصبه على المدح، لما قد ذكرتُ قبل من قُبِحَ ردُّ الظاهر على المكنيِّ في الخفض"⁽⁴⁾.

وقد ذكر العكبري بعد ذكره لهذه الأوجه أن: "هذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ؛ لأنَّ فيها عطف الظاهر على المضممر من غير إعادة الجار"⁽⁵⁾.

وكذلك ذهب القرطبي فقال: "وهذه الأجوبة الثلاثة لا تجوز؛ لأنَّ فيها عطف مظهر على مضممر مخفوض"⁽⁶⁾.

الوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على ﴿مَا﴾ في ﴿مَا أَنْزَلَ﴾⁽⁷⁾، ويكون بذلك ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ في موضع خفضٍ كسابقه، على المستوى الإعرابي، إلا أنه يختلف أيضاً عنهما في الوجه المعنوي؛ إذ التقدير: (يؤمنون بما أنزل إلى محمد ق، وبالمقيمين الصلاة)، ويُعزى هذا للكسائي⁽⁸⁾.

(1) جامع البيان 397/9.

(2) مشكل إعراب القرآن 212/1، وانظر: الجامع لأحكام القرآن 14/6.

(3) المحرر الوجيز 499/، وانظر: الدر المصون 155/4.

(4) جامع البيان 398/9، وانظر: مشكل إعراب القرآن 212/1-213.

(5) التبيان 408/1.

(6) الجامع لأحكام القرآن 14/6.

(7) جامع البيان 396/9، وانظر: مفاتيح الغيب 264/11، والجامع لأحكام القرآن 14/6.

(8) معاني القرآن للقرآن 107-108/1، وانظر: إعراب القرآن للأنحاس 504/1، ومشكل إعراب القرآن 212/1، مفاتيح الغيب 265/11، والدر المصون 154/4-155، وروح المعاني 189/3-190.

وقد طعن الكسائي في مذهب البصريين حين أجازوا نصب ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ على المدح؛ لأنَّ النَّصْبَ على المدح لا يصحَّ عنده إلا بعد تمام الكلام، وهاهنا لم يتم الكلام⁽¹⁾؛ لأنَّ قوله ﴿لَكِنَّ الرَّاْسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ منتظرٌ للخبر، والخبر في قوله: ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽²⁾.

قال الرَّاْزي: "والتَّأْوِيلُ المقبول عنده أن نعطف ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ على ﴿مَا﴾ في قوله ﴿بِمَا أُنْزِلَ﴾، فيكون التَّقْدِيرُ: (والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، وبالمقيمين الصَّلَاةَ وهم الأنبياء)"⁽³⁾.

وحكى ابن عطية عن قوم مَنَعَ نصبه على القطع من أجل حرف العطف، والقطع لا يكون في العطف، إنما ذلك في النعوت، وردَّ هذا القول بقول الخَرِيق⁽⁴⁾، فقال عن القاضي أبي محمد: "وقد فرق بين الآية والبيت يعني بيت الخرنق - وكان أنشده قبل - بحرف العطف الذي في الآية، فإنه يمنع عند بعضهم تقدير الفعل، وفي هذا نظر"⁽⁵⁾.

وأيد الطبري هذا المذهب، وهو عنده أولى الأقوال بالصَّواب، على أنَّ يوجَّه معنى ﴿الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ إلى الملائكة⁽⁶⁾، ثمَّ قال: "وإنما اخترنا هذا على غيره؛ لأنَّه قد ذُكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾، وكذلك هو في مصحفه، فيما ذكروا"⁽⁷⁾، واحتجَّ لاختياره بقوله: "وأما من وجَّه ذلك إلى النَّصْبِ على وجه المدح لـ (الراسخين في العلم) - وإن كان ذلك قد يُحتمل على بُعْدٍ من كلام العرب، لما قد ذكرت قبل من العلة، وهو أنَّ العرب لا تعبدل عن إعراب الاسم المنعوت بنعت في

(1) معاني القرآن للقرءاء 107/1، وانظر: جامع البيان 396/9-397.

(2) مفاتيح الغيب 264/11-265، وانظر: تفسير مشكل إعراب القرآن، لابن القرار 152، والجامع لأحكام القرآن 14/6.

(3) مفاتيح الغيب 84/6. وانظر: الكشف 590/1، والمحرر الوجيز 499/499، والدر المصون 155/4.

(4) قد سبق. انظر: ص 6-7 من هذا البحث.

(5) المحرر الوجيز 499/499. قال أبو حيان: "إنَّ منع ذلك أحد فهو محجوج بثبوت ذلك في كلام العرب مع حرف العطف، ولا نظر في ذلك كما قال ابن عطية، قال الشاعر: ويأوي إلى نسوة عطل وشعثاً مراضيع مثل السعالى" البحر المحيط 135/4، وانظر: الثر المصون 154/4.

(6) جامع البيان 397/9، وانظر: المحرر الوجيز 499/499، ومفاتيح الغيب 265/11، والتبيان 408/1، والجامع 14/6، والثر المصون 154/4-155.

(7) جامع البيان 397/9.

نُعْتَهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ خَبَرِهِ -، وكلام الله جلَّ ثناؤه أفصح الكلام، فغير جائز توجيهه إلّا إلى الذي هو أولى به من الفصاحة⁽¹⁾.

واختار تأويل الطبري أيضاً مكّي بن أبي طالب⁽²⁾، وابن هشام⁽³⁾.

واقترض السّيرافي أثر الكسائي، إلّا أنّه أوّل ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ بالمذهب والدين، فالتقدير عنده: (يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، وبالمقيمين الصلّاة أي بمذاهبيهم ودينهم)⁽⁴⁾، فيكون المراد بهم المسلمين.

ولم يؤيد ابن الأنباري إلّا هذا الوجه من أوجه الخفض دون غيره، حيث قال: "والوجه الثّاني: أنّا نسلم أنّه في موضع جر، ولكن بالعطف على ﴿مَا﴾ من قوله ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾، فكأنّه قال: (يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين)"⁽⁵⁾.

القول الخامس: أن يكون معطوفاً على الظرف نفسه، ويكون على حذف مضاف: أي: (ومن قبل المقيمين)، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه⁽⁶⁾.

وهذا ضعيف؛ لأنّه يحتاج إلى تقدير حذف مضاف، وإذا استوى التقدير وعدم التقدير، فعدم التقدير أولى، وهو ضعيف من جهة المعنى⁽⁷⁾.

وقد رفضه الطبري بقوله: "وأما توجيه من وجه ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ إلى (الإقامة)، فإنّه دعوى لا برهان عليها من دلالة ظاهر التنزيل، ولا خبر تثبت حجته، وغير جائز نقل ظاهر التنزيل إلى باطن بغير برهان"⁽⁸⁾.

(1) جامع البيان 398/9.

(2) مشكل إعراب القرآن 212/1-213.

(3) شرح شذور الذهب، لعبد الغني الدقر/70.

(4) المدارس النّحوية، لشوقي ضيف/149، وانظر: التبيان 408/1، والذّر المصون 155/4، وروح المعاني 190/3.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف/376-377.

(6) مشكل إعراب القرآن 212/1، وانظر: جامع البيان 683/7، والذّر المصون 155/4.

(7) ردّ البهتان عن إعراب آيات من القرآن، لـ د/يوسف العيسوي 72/1.

(8) جامع البيان 399/9.

القول السادس: أنه منصوب على القطع، وعزاه أبو البقاء للبصريين⁽¹⁾، ويعني المفيد للمدح⁽²⁾، كما في قطع النعوت، ف﴿الْمُقِيمِينَ﴾ مفعولٌ به منصوب بفعلٍ محذوف تقديره: أعني وأخص⁽³⁾، وعلى هذا الوجه الإعرابي يكون المعنى بيان فضل الصلاة⁽⁴⁾، ومزيتها، وفضل مقيمي الصلاة، وهو الذي اعتمده سيبويه، وعلق على الآية بقوله: "فلو كان كله رفعاً كان جيداً، فأما ﴿الْمُؤْتُونَ﴾ فمحمول على الابتداء"⁽⁵⁾.

وقد روى النَّصَب عن الخليل ويونس وعيسى⁽⁶⁾، وقال: "زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهاره"⁽⁷⁾.

وقد أُجيب عن الاعتراض الموجه إلى هذا القول بأن الخبر على قولهم إنما هو قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لا غير؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة، ومن جعل الخبر ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾ فقوله ضعيف⁽⁸⁾. وأجيب كذلك بأنه لا دليل على أنه لا يجوز الاعتراض بين المبتدأ وخبره⁽⁹⁾.

الترجيح:

الرَّاجِح في هذه المسألة مذهب البصريين؛ وذلك لوجود أدلة سماعية كثيرة تُقوِّي مذهبهم⁽¹⁰⁾.

(1) إملأ ما من به الرحمن/202، وانظر: التبيان/407-408، ومفاتيح الغيب/264/11، والذّر المصون/4/153.

(2) إعراب القرآن للزجاج/741/2، وانظر: معاني القرآن للنحاس/238/2، والذّر المصون/4/153.

(3) المحرّر الوجيز/499، وانظر: الكشف والتبيان/414/3، ومفاتيح الغيب/264/11، والتبيان/407/1، والجامع لأحكام القرآن/6/13.

(4) الكشاف/590/1، وانظر: مفاتيح الغيب/264/11، والبحر المحيط/4/134.

(5) الكتاب/63/2.

(6) الكتاب/65/2.

(7) المصدر السابق/65-66.

(8) البحر المحيط/4/134، وانظر: مشكل إعراب القرآن/212-213، والمحرّر الوجيز/499، والتبيان/407/1، والذّر المصون/4/153، وروح المعاني/3/189-190.

(9) روح المعاني/3/189-190.

(10) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن/57. وقد سبق إيرادها في المبحث الأول.

وكذلك لأن لسيبويه والخليل وأكثر النحويين في هذا باب يسمونه "باب المدح" قد بينوا صحة هذا وجودته.

فهو بناءً على ما سبق من الكلام في وجه النصب على المدح، أنه الأظهر عربية، والأبين أسلوباً، وعليه أكثر النحاة والمفسرين.

ولأن الخبر في الآية هو جملة ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وعليه فالكلام تام، ولا وجه للاعتراض.

وأيضاً لما تقدم من الإنكار والرد في بعض الأوجه السابقة التي هي في موضع الخفض؛ من أنها من قبيل ما لا يسوغ في النحو والمعنى.

مسألة متعلقة:

لا بد من الإشارة عند الكلام على ما ورد في هذه الآية الكريمة، إلى قضية هامة متعلقة بها، والتي تتمثل في الروايات التي نسبت إلى سيدنا عثمان بن عفان وابنه أبان ب، وتلك التي أسندت إلى السيدة عائشة ل، ويستفاد منها أن هناك خطأ ولحناً في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾

فقد روي "أنه لما فرغ من المصحف أتى به إلى الخليفة عثمان بن عفان فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً ستقيمهم العرب بألسنتها، ولو كان المملّي من هذيل" (1).

وروي ابن جرير الطبري قال: "حدثني المثنى قال: حدثنا الحجاج بن المنهال قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن الزبير قال: قلت لأبان بن عثمان بن عفان: ما شأنها كتبت: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسُخُونَ فِي الْعِلْمِ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾؟ قال: إن الكاتب لما كتب: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسُخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ حتى إذا بلغ قال: ما أكتب؟ قيل له: اكتب: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾، فكتب ما قيل له (2).

(1) أخرجه أبو بكر ابن أبي داود في كتاب المصاحف 120/1 و122، وأخرج أبو عبيد بلطف قريب منه، حيث قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: "لا تغيروها فإن العرب سغيرها، أو قال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقف، والمملّي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف". فضائل القرآن، للقاسم بن سلام 287/1. قال السيوطي: "أخرجه ابن الأنباري في كتاب الزد على من خالف مصحف عثمان، وابن أشته في كتاب المصاحف، ثم أخرج ابن الأنباري نحوه من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر وابن أشته نحوه من طريق يحيى بن يعمر، وأخرج من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ والمقيمين الصلاة ويقول هو لحن من الكاتب". الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي 320/2-321، وانظر: روح المعاني 533/8-534.

(2) جامع النيان 394/9-395، وأخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف 128/1.

وحدثنا ابن حميد قال: حدثنا أبو معاوية: عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه سأل عائشة ل عن قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾، وعن قوله ... فقالت: يا ابن أختي، هذا عمل الكاتب، أخطأوا في الكتابة⁽¹⁾.

وقد تبين بطلان هذه الروايات جميعها من وجوه كثيرة، أهمها:

أولاً: أنها روايات ضعيفة لا تصح، ومن الأدلة على ذلك: أن أبا داود قال: سألت الإمام أحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة⁽²⁾.

وبهذا تعرف ضعف هذه الرواية، فلا يُعَوَّل عليها⁽³⁾.

قال السيوطي: "لا يصح عن عثمان؛ فإن إسناده ضعيف مضطرب منقطع؛ ولأن عثمان جعل للناس إماماً يقتدون به، فكيف يرى فيه لحناً ويتركه لتقييمه العرب بألسنتها، فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم"⁽⁴⁾.

وممن ردّ هذا القول وأنكر نسبته إلى عثمان ت أبو جعفر الطبري والزمخشري وابن عطية وابن الأنباري والرازي والقرطبي وأبو حيان والسّمين الحلبي والسيوطي والألوسي وغيرهم.

ثانياً: أن هذه الروايات تُعارض وصول القرآن الكريم إلينا متواتراً، فهي مردودةٌ وليس لها أي اعتبار أمام تواتر القرآن الكريم، وإلى هذا أشار ابن جرير الطبري بقوله: "وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك، ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صوابٌ غير خطأ، مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخطأ، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ق يُعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولقنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب، وفي نقل المسلمين

(1) جامع البيان 395/9، وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن 287/1، وكذلك ابن أبي داود في كتاب المصاحف 129/1، كلاهما بلفظ: "يا ابن أختي، هذا عمل الكتاب، أخطأوا في الكتاب".

(2) هامش معاني القرآن 106/1، وقال أبو بكر بن أبي داود: "هذا عندي يعني بلغتها، وإلا لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعاً لما استجاز أن يبعث به إلى قوم يقرؤونه" المصاحف 120/1.

(3) قال محقق تفسير القرطبي: هذا القول من أخبث ما وضع الوضّاعون على عثمان ت، وقد أنكر العلماء صحة نسبته إليه، على أن عثمان لم يستقل بجمع المصحف بل شاركه الصحابة في جمعه وكتابته، ولم ينشروه بين المسلمين حتى قابله على الصحف التي جُمع القرآن فيها على عهد أبي بكر ت، فلم يتداوله المسلمون إلا وهو بإجماع الصحابة، موافقٌ تمام الموافقة للعرضة الأخيرة التي عرض فيها النبي ق القرآن على جبريل عليه السلام". الجامع لأحكام القرآن 240/2، وانظر: الإتيان 321/2، وروح المعاني 535/8.

(4) الإتيان 321/2.

جميعاً ذلك قراءةً، على ما هو به في الخط مرسوماً، أدلّ الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب⁽¹⁾.

وما أحسن قول الزّمخشري في ردّه البليغ على ذلك، حيث قال: "ولا يُلنّفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خطّ المصحف، وربما التفتت إليه من لم ينظر في الكتاب⁽²⁾ ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النّصب على الاختصاص من الافتتان، وغَيَبَ عليه أنّ السّابقين الأوّلين الذين مثلهم في التّوراة ومثلهم في الإنجيل، كانوا أبعد همّة في الغيرة على الإسلام، وذَبَّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلّة ليسدّها من بعدهم، وخرقا يرفوه من يلحق بهم"⁽³⁾.

وقال الفخر الرّازي: "هذا بعيد؛ لأنّ المصحف منقول بالتّواتر عن رسول الله ق، فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه"⁽⁴⁾.

وقال أبو حيّان الأندلسي: "ولا يصح عنهما ذلك؛ لأنهما عربيّان فصيحان، وقطع النعوت أشهر في لسان العرب، وهو باب واسع"⁽⁵⁾.

ونقل القرطبي عن القشيري بقوله: "قال القشيري: هذا المسلك باطل؛ لأنّ الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة، فلا يُظنّ بهم أنّهم يُدرجون في القرآن ما لم يُنزل"⁽⁶⁾.

وقد ذكر السُّيوطي شبه من قال إنّ في القرآن لحناً، وفند ذلك، وقال في دفعها: "وأما قول عثمان إنّ في القرآن لحناً ... إلخ، فهو مشكل إذ كيف يُظنّ بالصّحابة أولاً اللحن في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللد، ثم كيف يُظنّ بهم ثانياً اجتماعهم على الخطأ وكتابته، ثم كيف يُظنّ بهم ثالثاً عدم التّنبه والرجوع، ثم كيف يُظنّ بعثمان عدم تغييره ثم كيف يُظنّ أن القراءة استمرت على ذلك الخطأ وهو مروي بالتّواتر خلفاً عن السلف، وكيف يتركه عثمان لتقييمه العرب، وإذا كان الذين تولّوا جمعه لم يُقيّموه وهم الخيار فكيف يقيّمه غيرهم، إنّ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة،

(1) جامع البيان 397/9-398.

(2) يعني كتاب سيبويه "الكتاب".

(3) الكشّاف 590/1.

(4) مفاتيح الغيب 264/11.

(5) البحر المحيط 134/4-135.

(6) الجامع لأحكام القرآن 15/6.

وأيضاً فإن عثمان لم يكتب مصحفاً واحداً بل كتب عدة مصاحف، فإن قيل إنَّ اللحن وقع في جميعها فبعيد اتفاقهم على ذلك أو في بعضها فهو اعتراف بصحة البعض، ولم يذكر أحد من الناس أنَّ اللحن كان في مصحف دون مصحف ولم تأت المصاحف فقط مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءات، وليس ذلك بلحن⁽¹⁾.

وذكر الآلوسي أنه: "لا كلام في نقل النظم تواتراً فلا يجوز اللحن فيه أصلاً"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "والذي أجنح أنا إليه والعاصم هو الله تعالى تضعيف جميع ما ورد مما فيه طعن بالمتواتر، ولم يقبل تأويلاً ينشرح له الصدر ويقبله الذوق وإن صححه من صححه، والطعن في الرواة أهون بكثير من الطعن بالأئمة الذين تلقوا القرآن العظيم الذي وصل إلينا بالتواتر من النبي ق ولم يألوا جهداً في إتقانه وحفظه"⁽³⁾.

ومن أجل ذلك فقد قال أبوبكر الأنباري في الرد على من يزعم وجود لحن في القرآن: "وفي قوله تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} دلالة على كفر هذا الإنسان؛ لأنَّ الله عز وجل قد حفظ القرآن من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان، وفي هذا الذي قال توطئة الطريق لأهل الإلحاد ليُدخلوا في القرآن ما يحلون به عسر الإسلام"⁽⁴⁾.

كما قال البغدادى: "والقرآن محكم لا لحن فيه حتى يتكلم العرب بأجود منه في الإعراب"⁽⁵⁾.

مما تقدم يتبين بأنَّ الروايات السابقة في أنَّ ذلك خطأ وقع في المصحف باطلة ومردودة لا يلتفت إليها، ولا تصدر إلا من قصار الفهم الذين لا يعرفون طرق العرب وأساليبهم في التعبير، وكأنَّ جهابذة العلم غافلون عن ذلك، وكما عُلِمَ أنَّه أسلوب عربي صميم، وهو النَّصب على الاختصاص -كما سبق في القول الرَّاجح-، وأنَّ السَّابِقين الأوَّلين من الصَّحابة الكرام وفيهم رسول الله ق كانوا من سلامة السَّليقة العربية والفصاحة بمكان لا يجعل مثل ذلك يفوت عليهم.

(1) الإتيان 321/2، بتصرف يسير.

(2) روح المعاني 190/3.

(3) المصدر السابق 535/8.

(4) الجامع لأحكام القرآن 84/1.

(5) خزانة الأدب 43/5.

الخاتمة

أحمد الله وأشكره أن يسر إتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يجعله حسناً مباركاً، وأن يُخلص نيتنا لوجهه الكريم في هذا العمل، والذي عشتُ معه أوقاتاً مستفيضةً بين أقوال العلماء وكتبهم، للبحث في هذه المسألة، والتي عنوانها: جواز النصب على المدح.

وقد ذكرتُ فيها ما ورد من أقوال وأوجه نحويّة من مفسّرين ونحويين، مع الاستدلال عليها من الشعر والنثر، وذلك في الآيتين الواردتين على هذا الموضوع، جعلتُ كل آية منها في مبحث، ثم ذكرتُ ما توصلتُ إليه في التّرجيح بين الأقوال، وما يرد حول هذا الموضوع من نكتٍ بلاغيّة، ومسائل متعلّقة تُوجب التّفنيد والنّقاش من أقوال العلماء وكتبهم.

وقد كان لهذا البحث نتائج من أهمّها:

1. أنّه إذا لم يوافق النّحو القرآن، فالذي يجب أن يتغير قواعد النّحو، وذلك بأن نجعل القرآن الكريم حكماً على القواعد وليس العكس كما قرّر ذلك علماء أصول النّحو، فإذا تعارضت قاعدة نحوية مع نصّ قرآني، فيتأوّل لها للتّخلص من هذا التّعارض -وهذا ما يفهم من قول سيّبويه أنّها نصبت على المدح-، ويُعتمد على النّص في وضع القواعد النحوية، ويُقدّم النّص على القاعدة.
 2. القواعد النّحوية هي التي تخضع للقراءات ولا تخضع القراءات للقواعد النّحوية؛ لأن القرآن بجميع قراءاته نزل على أفصح لغات العرب، وأكثرها ذيوياً وانتشاراً، وعدم الالتفات إلى الأقيسة النّحوية، أو الأفشى في العربية، لردّ القراءة القرآنية المتواترة.
 3. أنّ وجه النّصب على المدح في الآيتين -مدار البحث- أقوى الأوجه وأرجحها؛ للأسباب المذكورة في موضعها.
 4. يتبيّن فائدة أو أثر تعدّد الآراء النّحوية في تفسير الآية، واختلاف المفسّرين حول المعنى المراد بناءً على الموضع الإعرابي.
 5. أنّ هذا التّخالف الإعرابي ما هو إلّا ضرب من ضروب البلاغة والإعجاز البياني التي تحتاج إلى تأمل، وهو ما يُسمّى أيضاً بـ بالمشكلات الإعرابيّة، فالقرآن كله محكم، لا مدخل فيه للطّاعنين ولا للقادحين فيه، الجاهلين بأساليب العربية.
- وأحسب أنّي قد اجتهدت، فما كان من صواب فهو توفيق من الله وفضل ومنة، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه، والله نسأل التّوفيق والسّداد، والهداية والرّشاد، لما فيه الخير والصّواب.

والله أعلم، وصلّ اللهم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا

فهرس المصادر والمراجع

أ

- 1) الإلتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ-1974م.
- 2) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، م / 11، ع / 1، 1993م.
- 3) أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، للدكتور سامي عوض، وياسر محمد مطهر جي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (29) العدد (1) 2007م.
- 4) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، 1404هـ.
- 5) إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق: د/زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ-1988م.
- 6) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، المطبعة الميمنية، مصر، 1321هـ.
- 7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: د/ جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.

ب

- 8) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن مصعب ابن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ-1980م.

ت

- 9) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 10) تفسير البحر المحيط، للعلامة أبو حيان الأندلسي، دار الفكر.
- 11) تفسير القرآن الكريم (الفاتحة - البقرة)، للعلامة محمد بن صالح العثيمين، ط1، دار ابن الجوزي، السعودية، 1423هـ، 3 مجلدات.

(12) تفسير الشعراوي، المسمى (خواطري حول القرآن الكريم)، لمحمد متولي الشعراوي، دار أخبار اليوم، 1991م.

ج

(13) جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م.

(14) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م.

(15) الجمل في البحث، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.

خ

(16) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، 1418هـ - 1997م.

د

(17) الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د/أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(18) ديوان الأخطل، غيَّاث بن غوث الأخطل، شرح راجي الأسمر، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1992م.

(19) الديوان، لخرنق بنت هفان، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.

ر

(20) ردُّ البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم، د/يوسف بن خلف بن محل العيساوي، دار ابن الجوزي، الدمام - الرياض، ط1، 1431هـ - 2010م.

(21) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الألويسي، تحقيق: على عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.

ش

- (22) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى: "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، حققه وشرح شواهد وأتم مباحثه: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1365هـ-1946م.
- (23) شرح شذور الذهب، لابن هشام، شرحه: عبد الغني الدقر، ط8، المكتبة التجارية، 1380هـ-1960م.

ظ

- (24) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، د/ محمد عبد القادر هنادي، رسالة لنيل درجة الماجستير، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة، 1402هـ-1982م.

ف

- (25) فضائل القرآن، لأبي عبيدة القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، ط1، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، 1415هـ-1995م.

ك

- (26) الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417هـ - 1997م.
- (27) الكتاب، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
- (28) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جلال الدين أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتاب العربي-بيروت، 1407هـ.
- (29) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت427هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1422هـ.

م

- (30) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، مكتبة الخانجي، تحقيق: محمد فواد سزكين، القاهرة.
- (31) مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط1، دار العلوم - بيروت، 1426هـ-2005م.
- (32) المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420-1999م.

- (33) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، لعبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي أبو محمد، دار ابن حزم.
- (34) المدارس النحوية، د/شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، 1976م.
- (35) مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، تحقيق: د/حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1405هـ.
- (36) المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت316هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، ط1، الفاروق الحديثة- القاهرة، 1423هـ- 2002م.
- (37) معالم التنزيل، لمحيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت510هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417هـ - 1997م.
- (38) معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ). تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م.
- (39) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي / محمد على نجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- (40) معاني القرآن وإعرابه، لأبي اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب-بيروت، 1408هـ- 1988م.
- (41) مفاتيح الغيب، لمحمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (42) المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، لفراس عصام شهاب السامرائي، من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة البصرة، بإشراف: أ.د/عدنان عبد الكريم جمعة، 1426هـ- 2005م.

هـ

- (43) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي